

مبادرة لتوحيد السياسات النقدية والحد من تأثير الانقسام

نوفمبر 2022

مبادرة لتوحيد السياسات النقدية والحد من تأثير الانقسام

إصدارات مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

نوفمبر 2022

المحتويات

4	- المقدمة
5	- المشاكل الاقتصادية في اليمن
5	- أ. أزمة المالية العامة
5	- ب. ميزان المدفوعات
5	- ج. القطاع المصرفي
6	- د. أزمة الدين العام
7	- تداعيات انقسام البنك المركزي على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في اليمن
9	- المقترحات والحلول
12	- خطة العمل الموصى بها

يتقدم فريق الإصلاحات الاقتصادية (ERT) وسكرتاريته مركز
الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) بالشكر لمركز المشروعات
الدولية الخاصة (CIPE) على دعمه لتطوير هذه المبادرة.

المقدمة:

تسببت حرب اليمن المستمرة منذ ثمان سنوات باضطرابات كبيرة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الاقتصاد، إضافة إلى ذلك، تم تقسيم المؤسسات العامة ومؤسسات تحصيل الإيرادات بين الأطراف المتحاربة التي قامت بتسييس الاقتصاد. ونتيجة لذلك، تأثرت الأوضاع الإنسانية والمعيشية لملايين المواطنين اليمنيين بشكل سلبى.. على سبيل المثال، أدت الاضطرابات في كشوفات رواتب القطاع العام إلى تفاقم سوء الحياة اليومية لـ 31 في المائة من القوى العاملة في البلاد التي تعتمد على الرواتب العامة كمصدر وحيد للدخل، مما ساهم في استخدام الاقتصاد كورقة مساومة سياسية في واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم.

هذه المبادرة جاءت من قبل القطاع الخاص اليمني ممثلاً بفريق الإصلاحات الاقتصادية (ERT)، وبدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة، للتعرف على التحديات الاقتصادية اليمنية الحالية الناجمة عن الأزمة النقدية وتقديم مقترحات عملية تساهم في حلها، في هذه المبادرة، يقوم أعضاء القطاع الخاص اليمني والمجتمع المدني بتحديد وإبراز الاختناقات ونقاط الخلاف بين أطراف النزاع، إلى جانب المعالجات الموصى بها.

من خلال هذه المبادرة، ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون لمعالجة خلافاتهم من أجل استقرار الأوضاع الاقتصادية واستعادة حيوية القطاع المصرفي لتحسين الظروف المعيشية والإنسانية للشعب اليمني في جميع أنحاء البلاد.

المشاكل الاقتصادية في اليمن

تنجم الأزمة الاقتصادية الحالية عن أربعة عوامل على النحو التالي:

أ. أزمة المالية العامة

يعاني اليمن من انكماش اقتصادي حاد، وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، ويعاني من عجز في الميزانية بسبب انخفاض الإيرادات العامة، بالإضافة إلى ذلك، هناك القليل من الاتصالات والتنسيق بين إدارة البنك المركزي اليمني (YCB) في عدن وإدارة جماعة الحوثيين في صنعاء، مما يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية متنافسة وغير متماسكة تزيد من إضعاف الاقتصاد اليمني، كما ساهم الافتقار إلى آليات فعّالة لتحصيل الإيرادات في العجز وانخفاض الناتج الاقتصادي، وساءت الخدمات العامة بسبب نقص الاستثمار، في حين كان الموظفون العموميون في صنعاء وبعض المحافظات الأخرى يتقاضون رواتب غير منتظمة، ونتيجة لذلك، وبحسب البنك المركزي، بلغ عجز الموازنة العامة 800 مليار ريال يمني في عام 2020.

ب. ميزان المدفوعات

يستمر عجز ميزان المدفوعات البالغ 1.6 مليار دولار حسب إحصائيات البنك التجاري الدولي لعام 2021، مما أدى إلى انهيار العملة المحلية وزيادة معدلات التضخم. واقترب ذلك بنقص الودائع بالعملة الأجنبية وانخفاض تصدير السلع، مما يساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليمن، كل هذا يحدث في إطار ازدواجية القيادة وسوء إدارة الإيرادات الخارجية.

محلّيًا، يستخدم الناس أوراقًا نقدية مختلفة في نفس البلد الذي مزقته النزاعات، وحظرت السلطات في صنعاء والمحافظات المجاورة استخدام العملة التي أصدرتها سلطات عدن مؤخرًا بغض النظر عن أزمة السيولة العميقة والأساسية في صنعاء ومحيطها، ونتيجة لذلك، ظهر سعر صرف متباين للعملة الأجنبية بالإضافة إلى زيادة رسوم تحويل الأموال بين المنطقتين.

ج. القطاع المصرفي

يواجه القطاع المصرفي في اليمن صعوبات شديدة بسبب طرفي النزاع الرئيسيين، تقوم الإدارات في كل من صنعاء وعدن بوضع السياسات المالية بشكل مستقل. صنعاء والمحافظات المجاورة لها تعاني من شح السيولة النقدية مما يضر بالوظائف الاقتصادية والمالية لإدارة صنعاء، من ناحية أخرى، فإن توسع السوق الموازية في عدن يعقد الأمور أكثر، على سبيل المثال، يتم تداول ما يصل إلى 3.5 تريليون ريال خارج القطاع المصرفي، وهو ما يمثل 49% من المعروض النقدي، وقد أدى هذا الوضع إلى خلق فرص كبيرة للمضاربة على العملات والتهرب من أجهزة الرقابة المالية والتدقيق في كلا المنطقتين.

د. أزمة الدين العام

بلغ الدين العام الداخلي (3.6) تريليون ريال حسب بيانات المركزي للعام 2021، ويأتي القطاع المصرفي في المرتبة الأولى بين المستثمرين في السندات الحكومية حيث كان يستثمر أكثر من 50% من موجوداته في شراء سندات الدين العام ويستحوذ على 80% من إجمالي قيمة أذون الخزانة طوال الفترة من 2010 - 2014 والتي بلغت 1501 مليار ريال كما في العام 2014، واستمر هذا الوضع حتى بداية أزمة السيولة في منتصف العام 2016 حيث تجمدت تلك الأرصدة مع الحسابات الجارية لها طرف البنك المركزي، ولم تستطع البنوك التصرف بها أو سحبها وتركت تلك المشكلة بدون حل حتى اللحظة مع طلبات السحوبات المتكررة من المودعين وضياع فرصة استثمار جزء كبير من موجوداتها المستثمرة في الدين العام المحلي.

تداعيات انقسام البنك المركزي على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في اليمن

سوف يترتب على استمرار الانقسام في إدارة البنك المركزي وعدم حل تلك الأزمات تداعيات مختلفة على كل الأصعدة سواءً على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي وعلى صعيد تفاقم الأزمة الإنسانية والمعيشية على مختلف فئات الشعب ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

- استمرار توقف صرف المرتبات مع بقاء الإيرادات العامة مشتتة وتستخدم في نفقات لا تخدم الاقتصاد، واللجوء إلى أدوات تضخمية لتغطية عجز النفقات وخصوصاً بند المرتبات والأجور والنفقات التشغيلية للمؤسسات الخدمية وبالتالي تدهور العملة المحلية.

- انخفاض متزايد في إيرادات العملات الأجنبية والاحتياطيات النقدية جراء توقف صادرات النفط وازدواجية ممارسات إدارة المدفوعات الخارجية التي ستؤثر سلباً على الميزان التجاري، الذي يعاني بالفعل من عجز.

- استمرار الضغط على القطاع المصرفي من خلال فرض سياسات غير عادلة على البنوك الخاصة التي تعاني بالفعل من انقسام البنك المركزي، وسيكون التأثير المباشر لهذه الإجراءات على القطاع الخاص بسبب ازدواجية الضرائب والرسوم بالإضافة إلى التكلفة الباهظة التي تتحملها الشركات التجارية، ناهيك عن الانتهاكات وممارسات الابتزاز.

- هناك عبء متزايد على التدخلات الإنسانية وصعوبة في تقديم إدارة المساعدات بسبب وجود سعري صرف محليين في عدن وصنعاء، فعلى الصعيد الإنساني، تعتبر الأزمة في اليمن أسوأ أزمة إنسانية يشهدها العالم على الإطلاق، تتوقع وكالات الأمم المتحدة أن يكون الوضع الإنساني أسوأ خلال الفترة المقبلة من عام 2023، ومن المتوقع أن يرتفع عدد الأفراد غير القادرين على تلبية الحد الأدنى من متطلباتهم الغذائية بمقدار 19 مليوناً، بعد الإصدار الأخير من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) في اليمن، كما حذرت اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي من أزمة جوع حادة في اليمن، مما يضع البلاد على شفا كارثة حتمية.

- هذا التدهور الاقتصادي واستمرار انقسام إدارات البنوك المركزية سيخلق أزمات اجتماعية وإنسانية كارثية، حالياً يعيش حوالي أربعة ملايين نازح في المخيمات

والمناطق الريفية، من أصل أربعة ملايين نازح، منهم 1.5 مليون طفل نازح وقد تسرب الآلاف منهم من المدرسة، ويعاني 2.5 مليون طفل بشكل عام من سوء التغذية الحاد.

- الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يتلقون رواتب حكومية لا يتقاضون رواتبهم أو يتلقون مدفوعات غير منتظمة، مما يؤدي إلى انخفاض مصادر الدخل، لا يقتصر الأمر على موظفي القطاع العام الذين يتسلمون رواتب منخفضة أولاً يتسلمون رواتبهم على الإطلاق، ولكن التضخم يقلل أيضاً من القوة الشرائية للشعب اليمني، ويقلل من القيمة الفعلية للراتب والدخل الذي يتلقونه، وأصبحت مدفوعات الرواتب في الممارسة العملية الآن أقرب إلى كونها مساعدة أو رعاية من كونه راتباً، بمعنى آخر، المعلم الذي كان متوسط راتبه ثمانين ألف ريال أي ما يعادل 372 دولاراً أمريكياً ، يتلقى ما يعادل الآن 64 دولاراً أمريكياً، يستند هذا التقدير إلى سعر صرف دولار واحد يساوي 1240 ريالاً في نهاية مارس 2022.

- استمرار تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع تكلفة المعيشة حيث فقد الريال 166 % من قيمته منذ ديسمبر 2019 بعد منع تداول الإصدار الجديد من العملة وحتى ديسمبر 2021، وفقد أكثر من 700 % منذ بداية الحرب وحتى ديسمبر 2021 بعد تجاوز سعره 1700 ريال للدولار الواحد.

- يؤثر انقسام البنك المركزي على تصنيف القطاع البنكي والمصرفي بشكل عام وعلاقته بالخارج حيث لا تزال البنوك المحلية غير قادرة على تمرير الحوالات التجارية بالدولار الأمريكي عبر البنوك الأجنبية وهو ما أثر وبشكل كبير على الدورة النقدية لديها وساهم في توسع السوق الموازية على حسابها وانتشار الشبكات المالية وشركات الصرافة غير المرخصة وزيادة حجم المضاربة بالعملية.

- تعاني شركات القطاع الخاص من ارتفاع تكاليف النقل نتيجة إعاقة حركة إمداد السلع بين المحافظات وخلق أعباء إضافية تؤثر على التكلفة النهائية للمنتجات والسلع خصوصاً وأن هناك تبادل سلع كبير بين مناطق سيطرة الطرفين حيث يتم تسوية مدفوعات تلك السلع بالعملية الأجنبية.

- تفاقمت الأزمة الاقتصادية الكلية في اليمن بسبب المشكلات المستمرة في زيادة الدين العام والاحتياطيات النقدية وأرصدة الديون المدينة للبنوك المحلية طرف البنك المركزي، ويعاني المودعون من أزمة السيولة وضياع فرص استثمار الأموال في الأنشطة الاقتصادية والفرص.

المقترحات والحلول

نظرًا للوضع الاقتصادي الموصوف أعلاه والعواقب الكارثية المترتبة على الانقسام المستمر للبنك المركزي اليمني، فمن المحتم أن تتفاقم هذه المشاكل والأزمة الإنسانية إذا لم يتم التعامل معها، يجب أن تكون هناك حلول وسطى لوقف انهيار الاقتصاد وتجنيد المجتمعات اليمنية الضعيفة المزيد من التحديات والأزمات الإنسانية. قد يكون تنسيق السياسات النقدية هو المفتاح لحل الأزمة الاقتصادية الحالية في اليمن، لهذا الغرض نقترح ما يلي:

للبدء، نوصي بأن تشكل إدارتي البنك المركزي لجنة مشتركة تتألف من محترفين تقنيين وماليين من كل إدارة.

سيساعدهم ذلك في مواجهة بعضهم البعض لمناقشة جميع التحديات المذكورة أعلاه والاتفاق على حلول فورية على أساس غير ميسر للمساعدة في استقرار السياسة النقدية اليمنية وعزلها عن الصراع، عند القيام بذلك، سيناقشون الاختلافات في سياساتهم النقدية والمالية للتفاوض على حلول عملية وفعالة تصب في مصلحة الدولة والمجتمع، مثل هذه الحلول يجب أن تعالج بشكل استباقي للأزمات المتوقعة، للجنة الحق في طلب المساعدة الفنية اللازمة من داخل اليمن وخارجه.

موجهات عامة يمكن أن تعمل عليها اللجنة بعد تشكيلها

- تشكيل مجموعة عمل مشتركة للإشراف على أنشطة القطاع المصرفي، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة للقطاع المصرفي، وتطبيق أدلة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحييد الأنشطة المصرفية المحلية، وإنشاء ميزانية موحدة للقطاع المصرفي، واعتماد سياسات نقدية تعمل على تحسين أداء القطاع المصرفي والاقتصادي بشكل عام.
- إنهاء ازدواجية الإجراءات والأنظمة بجميع أشكالها والسماح للخبراء الفنيين بعرض كافة نقاط الخلاف للمناقشة والدراسة واقتراح الحلول اللازمة.

- يتم صرف مرتبات الموظفين في أجهزة الدولة عبر حسابات البنوك ومن خلال القطاع المصرفي وبالريال اليمني بحيث يتم ضمان شفافية صرف المرتبات وتجنب التأثيرات السلبية لما قد يحدث من مضاربات بالعملة وانعكاسات سلبية على سعر الصرف.

- بعد التوصل إلى الاتفاقيات الفنية، يجب أن يسمح بتداول جميع أنواع العملات المحلية في جميع أنحاء اليمن، سيساهم ذلك في الحد من آثار الإصدارات السابقة للعملة والقضاء على تشوهات الأسعار بين العملات المختلفة واستعادة الثقة في العملة المحلية.

- تحديد مقدار النقد المطلوب على أساس النشاط الاقتصادي بالدولة بما لا يؤثر على معدلات التضخم، ويمكن للجنة المشتركة إدارتها عبر القطاع البنكي وفروع البنك المركزي في المحافظات بالإضافة إلى إلغاء كافة القيود المفروضة على حركة الأموال والمعاملات المصرفية.

- تنظيم عمل شركات الصرافة وشبكاتهما من خلال الإشراف المشترك لمنع التداخل في الأعمال المصرفية كفتح حسابات وتحويلات تجارية وخلق آلية لتداول السيولة بما يساهم في استقرار قيمة العملة وسعر الصرف.

- وضع آلية مشتركة للمدفوعات الخارجية من خلال البنوك وشركات الصرافة الكبرى لتقليل عجز ميزان المدفوعات بالتركيز على تدفقات العملات الأجنبية، خاصة التي تأتي من المنح والمساعدات الإنسانية والحوالات الواردة والمشترقات النفطية، لتعزيز الاحتياطيات النقدية وتقوية قيمة العملة المحلية.

- الاستفادة من برامج المؤسسات الدولية مثل برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكسب دعمهم لهدف تنسيق السياسات النقدية والعمل معهم لمعالجة الأولويات العاجلة للاقتصاد في جميع أنحاء اليمن.

- التشجيع على إنشاء شبكات مالية فعالة ذات مسؤولية محدودة للتحكم في حركة وتدفق السيولة، داخليًا وخارجيًا، بما يعزز كفاءة السياسات النقدية المعتمدة وأنظمة الرقابة المصاحبة لها.

- السعي لتوحيد مصادر العملات الأجنبية وفق آلية توحد البنوك وشركات الصرافة في كيان واحد مثل مزادات العملات الأجنبية التي تنظمها البنوك المركزية في الدول الأخرى، ستعمل مثل هذه الآلية على استقرار العرض والطلب على العملات الأجنبية للمستوردين والمساهمة في توافر واستقرار أسعار السلع الأساسية، والتي

يجب أن تكون لها الأولوية في هذه العملية.

- تحديد معايير وشروط منح التراخيص لشركات الصرافة وشبكات تحويل الأموال وفق الأنظمة والقوانين النافذة وبما يخدم مصلحة القطاع المصرفي.

- استبعاد الشبكات المالية وشركات الصرافة غير المؤهلة وتشجيع الاندماجات فيما بينها لتشكيل كيانات جديدة ذات كفاءة وقدرات مالية، ويجب وضع آلية مشتركة لمراقبة أدائهم لتجنب تعريضهم لمخاطر عالية قد تسبب مشاكل خطيرة للقطاع المصرفي والمالي.

وستفيد جهود اللجنة المشتركة للاقتصاد اليمني وسكان اليمن، من خلال كافة الإجراءات والسياسات الفعالة التي تتبناها كلتا الإدارتين والتي تهدف إلى تحسين القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

خطة العمل الموصى بها

من شأن تنفيذ خطة العمل التالية أن يساهم في تعزيز الثقة بين الجانبين (عدن وصنعاء) في العمل مع بعضهما البعض بطريقة غير سياسية، فضلاً عن المساعدة في استقرار الاقتصاد اليمني. بالإضافة إلى خلق الثقة بين كلا الطرفين، ستعمل الخطة بشكل مباشر على تحسين سبل عيش الآلاف من المواطنين اليمنيين الذين لا يستطيعون حاليًا تحمل تكاليف الغذاء والمواد الأساسية الأخرى بسبب تراجع الاقتصاد اليمني. وإجمالاً، تعد الخطة بمثابة نقطة انطلاق لعملية سلام شاملة، لأنها ستساعد في تحسين الوضع الإنساني على الأرض، وتساعد في حشد الثقة بين الإدارتين التي يمكن استثمارها في مناقشات وخطط سلام أكثر تقدمًا.

- تقديم المبادرة من خلال مكتب مبعوث الأمم المتحدة.

- ترشح كل إدارة ممثل (ممثلين) في اللجنة من خلال مكتب مبعوث الأمم المتحدة.

- بالتنسيق مع مكتب المبعوث الأممي، تختار اللجنة المشتركة مقرًا رئيسيًا مستقلًا سواء في اليمن أو في دولة أخرى.

- الحصول على دعم المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن لإنشاء اللجنة من خلال الوسائل التقنية والدعم الدبلوماسي لمساعدتها الحميدة والاتصال بالإدارتين لتمكينها من العمل.

- من المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول وتضع خطة تتضمن المهام في الوقت المناسب، بما في ذلك الاجتماعات المجدولة بانتظام تحت إشراف الأمم المتحدة.

- ستستمر اللجنة في عقد اجتماعاتها وفقًا للجدول الزمني، وفق القواعد الأساسية المتفق عليها بشكل متبادل.

- للجنة الحق في الاستعانة بخبراء من القطاع الخاص، وجمعية البنوك اليمنية، وجمعية الصرافين، وما إلى ذلك حسب الحاجة.



يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منذ عام 1983م مع شركائه من صنّاع القرار، ومؤسسات الإعلام، ومراكز البحوث الاقتصادية، والأكاديمية، والمنظمات الممثلة للقطاع الخاص، لدعم التوسع في شمولية السياسات الاقتصادية، وترسيخ مفاهيم وممارسات الحوكمة الرشيدة، ومواطنة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، والنزاهة والشفافية، وخلق بيئة ممكنة لريادة الأعمال، وايضاً تيسير التجارة بين الدول؛ بالإضافة إلى مساعدة مؤسسات القطاع الخاص على تعزيز قدراتها المؤسسية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منظمة غير حكومية وغير ربحية وجزء من غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن وهو ايضاً احدى المؤسسات الأربعة الرئيسية المعتمدة لدى الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، وهو صندوق مستقل يعمل من أجل تعزيز المؤسسات الحيوية للحكومة الديمقراطية.

لدى مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حالياً حوالي 200 مشروع في اكثر من 80 دولة حول العالم، وتسعى هذه المشاريع إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية الشمولية، من خلال حلول يقودها القطاع الخاص لمواجهة أبرز التحديات الاجتماعية-الاقتصادية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

هاتف : 9200 - 721 (202)

www.cipe.org

www.cipe-arabia.org



مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

اليمن - تعز - حي الدحي

☎ 00967-4- 246596

© www.economicmedia.net
✉ economicmedia@gmail.com
📍 @Economicmedia
🌐 Economicmedia